أثر تغير أنماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية فى عقد الثمانينات(*)

الدكتور. إسحق يعقوب القطب (**)

مقـدمـة :

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد فى العقدين الأخيرين بدراسة العلاقة بين النفط والتنمية بأبعادها المختلفة من حيث خصائص التنمية ومؤشراتها واتجاهاتها وآثارها على التغيرات الحضارية فى المدى القصير وعلى المدى الطويل . كما تكررت التوصيات بضرورة البحث عن بدائل للنماذج التنموية التى تطرح من خلال الفكر الرأسمالى أو الشيوعى أو الاشتراكى .. والعمل على إيجاد نموذج يرتبط بالواقع الحضارى العربى والإسلامى يجمع بين الأصالة والمعاصرة وينبع من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة . ويعالج الاتجاهات المستقبلية التى تحقق آمال وتطلعات شعوب دول المنطقة .

وفى السنوات الأخيرة عالجت العديد من الندوات وحلقات النقاش موضوعات التبعية خصائصها وعواقبها ، وقضايا الاعتماد على الذات : إمكانياتها وإستراتيجيتها فى محاولة استشراف مستقبل التنمية فى الوطن العربى ومقوماتها واتجاهاتها ومتطلبات تحقيق أهدافها. وثمة اهتمام متزايد لدى الأوساط العلمية والهيئات المعنية بشؤون التنمية فى مسألة التخطيط للتنمية واستثمار الموارد والطاقات البشرية والمادية وتجنيدها لتحقيق الأهداف التنموية الشاملة فى البادية والريف والحضر واستخدام العلم والتكنولوجيا والبحث العلمى فى الخطط الخمسية التنموية .

يتميز عقد الثمانينات عن عقد السبعينات بتغيرات ملموسة فى البرامج الإنمائية والخطط والمشروعات والإستراتيجية بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية التى كان لها تأثير مباشر على المقومات التنموية سواء على الدول النفطية أو شبه النفطية أو غير النفطية فى البلاد العربية ، منها انخفاض العائدات النفطية والتحويلات المالية وانخفاض معدلات الانتاج

---

* أعد هذا البحث للحلقة النقاشية التى عقدها معهد البحوث والدراسات العربية ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة بعنوان «توظيف العوائد النفطية العربية فى عقد الثمانينات» وذلك فى القاهرة خلال الفترة من ١٢ – ١٤ أبريل ١٩٨٨ .

** استاذ فى علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة الكويت .

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ،١٩٩١ – ص ص ٣٩ –٧٢]

مقارنة بالنمو السكانى وارتفاع معدلات المديونية للدول الصناعية . ويعتبر عقد الثمانينات بأنه المرحلة الانتقالية التى تشهد فيها الدول العربية الآثار المترتبة على التكيف للسياسات التنموية التى اتبعتها فى السبعينات والتى من المحتمل أن تمتد هذه المرحلة إلى عقد التسعينات .

إن معالجة التغيرات فى استخدام العوائد النفطية وأثرها على التنمية الاجتماعية يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء فى الدول المنتجة للنفط والتى تجنى ثمار عائداته أو تلك الدول التى تعتمد على موارد غير نفطية ، أو أن العائدات النفطية تشكل جزءا من الدخل القومى . كما أن العائدات من النفط ترتبط بعوامل خارجة عن إرادة الدول المنتجة فى معظم الأحيان ، نظرا للعلاقة القائمة بين السيطرة على الطاقة وبدائلها وعدم اتاحة الفرصة للدول المنتجة جنى ثمار العائدات بالإضافة إلى العلاقة بين الدول المستوردة (الصناعية) والدول المنتجة . وكذلك العلاقة الجدلية بين الدول المتقدمة والنامية . وهناك مسألة السياسة الاستثمارية للعوائد النفطية التى تتبعها الدول المنتجة سواء على الصعيد المحلى (فى مجالات البنى الهيكلية الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية) أو على الصعيد العربى (فى إطار السوق العربية المشتركة) أو على الصعيد الدولى (فى إطار الادخار والسندات والأسهم أو العقار) أو لدى الشركات الاستثمارية العالمية .

ولابد من الإشارة إلى العلاقة بين استخدام العوائد النفطية فى التنمية والمعطيات الديمغرافية وأثر الهجرة الداخلية والخارجية والسياسات السكانية من ناحية وخصائص العمالة على اعتبار أن الثروة البشرية هى صانعة التنمية والمستفيدة منها فى الوقت ذاته .

وسوف نحاول فى هذا البحث معالجة العلاقة بين العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية فى المجالات التالية :

أولا : واقع العوائد النفطية والمالية العامة للدول العربية فى الثمانينات .

ثانيا : البعد السكانى والتنمية الاجتماعية .

ثالثا : النمو الحضرى وآثاره الاجتماعية .

رابعا : المؤشرات التنموية فى بعض القطاعات .

خامسا : الهجرة الدولية وقوة العمل .

وسوف نحاول تحليل كل جانب فى ضوء ما توفر من بيانات واحصاءات على مستوى الوطن العربى أو مجموعة الدول المنتجة للنفط .

أولا : واقع العوائد النفطية فى السبعينات والثمانينات :

١ - واقع العوائد النفطية :

تعتبر الإيرادات النفطية مصدرا للعمالة الأجنبية اللازمة لتمويل عملية استيراد السلع والخدمات ، فضلا عن كونها المصدر الرئيسى لتمويل ميزانية الحكومة ، وبالتالى الميزانية اللازمة لتحقيق المشروعات التنموية ، وقد تضاعفت العائدات النفطية من ٢٣,٨ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢١٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ وشكلت الصادرات النفطية نسبة كبيرة من صادرات البلاد العربية الإجمالية حيث وصلت إلى ٨٩,٥ ٪ عام ١٩٨٠ .

وقد أدت الزيادة فى العائدات النفطية في فترة السبعينات إلى ارتفاع معدل الناتج المحلى الاجمالى من ٣٩,٦ مليار دولار فى ١٩٧٠ إلى ٦٠٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

وقد نجم عن هذا الدخل المتزايد أن اتخذت الدول النفطية سياسات توسعية فى الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية وتكوين البنى الهيكلية وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادى ، ذلك لأن هذا الدخل يمثل ٨٥ ٪ من إجمالى الموارد الحكومية (أما الموارد الأخرى فتشمل الضرائب ٧,٤ ٪ والعائد من الاستثمارات - ماعدا الجزائر والعراق وليبيا حيث تصل نسبة الضرائب إلى ٥١ ٪ من الموارد الحكومية) . وقد زادت قيمة الاستثمارات من ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٩٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ . وقد خصصت هذه الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية واستكمال البنى الأساسية وتطوير قطاع الخدمات والتوزيع التي تتميز بتكلفتها العالية مثل مشروعات الخدمات العامة (الصحة والتعليم) ومشاريع الإسكان والنقل والمواصلات والاتصالات والمطارات والموانى والطرق الرئيسية [١] .

وقد ادت زيادة اسعار النفط إلى تحقيق فائض فى الميزان التجارى يقدر بحوالى ٦٠ مليار دولار سنويا خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٨٥ . أما الدول العربية غير النفطية فقد واجهت عجزا يقدر بحوالي ١٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي وقد ارتفع من ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٧,٩ مليار دولار عام ١٩٨١ ، وقد ساهمت تحويلات العاملين والمنح الخارجية الحكومية (ومعظمها من الدول النفطية) والتى زادت من ٨٠٠ مليون عام ١٩٧٣ إلى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ فى تشكيل حصة فعالة من الموارد الخارجية فى مصر والاردن والمغرب واليمن الشمالى واليمن الجنوبى .

وإذا نظرنا إلى عقد السبعينات نلاحظ ان معدلات النمو فى الاقتصاد العربى قد وصلت إلى ٨ ٪ سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، وقد وصلت فى الدول النفطية إلى ١٥,٨ ٪ . أما بالنسبة إلى مؤشر الاستثمارات فقد أشارت أرقام الخطط القومية والأموال

المرصودة إلى أن البلاد العربية قد استثمرت حوالى ٣٦٠ بليون دولار خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ – ١٩٨٠ (منها ٧١ ٪ حصة الدول النفطية و ٢٩ ٪ لباقى الدول العربية) [٢] .

ومن السمات الرئيسية لحقبة السبعينات إضافة إلى الزيادة فى تدفق العوائد من النفط وارتفاع معدل دخل الفرد السنوى قيام العديد من المؤسسات والمشروعات العربية المشتركة منذ عام ١٩٧٣ بسبب ضعف الأداء لدى السوق العربية المشتركة .

أما حقبة الثمانينات فيمكن اعتبارها حقبة المرحلة الانتقالية لأن الدول العربية تشهد عملية التكيف للسياسات التنموية التى اختطتها فى السبعينات والتى قد تستمر العملية إلى مطلع التسعينات .

ومن الخصائص المميزة لهذا العقد انخفاض عائدات النفط التى سوف نتطرق إليها فيما بعد ، وانخفاض الناتج المحلى الإجمالى ، وقد سجلت معدلات النمو انخفاضا ملحوظا عن السبعينات حيث وصلت إلى ٣,٢ ٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٤ [٣] ، أى أن الدخل الإجمالى السنوى الحقيقى للدول العربية قد انخفض بهذه النسبة فى حين أن بلدان العالم قد شهدت تقدما واضحا خلال الفترة ذاتها . وهذا يعنى أن الآليات والتنظيمات المرتبطة بعملية التكيف لا تعمل بدرجة عالية من الكفاءة ، وفى المرحلة الانتقالية تقوم الأجهزة والهيئات التخطيطية بإجراء تقييم شامل للسياسات والافتراضات والاسس التى قامت عليها والممارسات التى تم تنفيذها الأمر الذى يسهم فى إحداث التعديلات فى البنى الهيكلية وإعادة ترتيب الأولويات فى قطاعات التنمية المختلفة .

وقد تناول العديد من المفكرين العرب مقومات مرحلة الثمانينات وما بعدها نشير إلى أهم الأبعاد التى شملتها كتاباتهم :

من الناحية الديمغرافية : من المتوقع أن يصل إجمالى السكان عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٠٠ مليون نسمة بما فيهم حوالى ١٣٠ مليون فى المرحلة الدراسية و ١٠٠ مليون من عداد قوة العمل وذلك فى جميع البلاد العربية [٤] .

وهذا يؤكد الأعباء المتوقعة على ضرورة توفير فرص العمل وإمكانات التعليم والاسكان والصحة والخدمات الأخرى خلال فترة ١٢ سنة من الآن .

ومن المتوقع أن يزداد إنتاج الغذاء فى الوطن العربى ليصل إلى تغطية ٨٠ ٪ من حاجة السكان ، وأن يزداد إنتاج القطاع الزراعى من ٢,٧ ٪ إلى ٣ ٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ بدون حدوث تغيير ملموس على معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى . بينما يزداد النمو فى الإنتاج بالقطاع الصناعى بمعدل ٦ ٪ وترتفع مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٠ ٪ للفترة ذاتها [٥] .

وقد تميزت مرحلة الثمانينات بظهور تضارب فى الأهداف التنموية بحكم التطور الهيكلى لسوق النفط وذلك فى مجالات إيجاد حالة من التوازن بين الأفقى والرأسى فى ضوء المستجدات فى أسواق النفط وتطورات العوائد . لأن الاقتصاد العربى النفطى يتأثر بعاملين أساسيين أحدهما خارجى والآخر داخلى . وقد تحول فائض الميزانية الحكومية إلى عجز فى أغلب البلدان العربية النفطية منذ عام ١٩٨٣ ، فقد انخفض حجم الإنفاق الحكومى فى بعض البلدان مثل السعودية من ٣٤٠ بليون ريال عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٢٠ بليون ريال فى ١٩٨٦/٨٥ ولأول مرة تلجأ إلى استخدام الاحتياطى العام بقيمة ٣٥ بليون ريال و ٤٦ بليون ريال ما بين ٨٣ – ١٩٨٥ . ومن المتوقع اختفاء العجز من جراء تخفيض حجم الإنفاق العام فى ميزانيات السنوات الأخيرة . وقد انخفض حجم الإنفاق الحكومى فى الكويت بنسبة ١٥ ٪ فى ميزانية ١٩٨٧/١٩٨٦[٦] .

إن ترشيد الإنفاق الحكومى لا يعنى بالضرورة توقف عجلة التنمية أو تحويل مسارها ، بل يعنى إعادة تقييم السياسات المتبعة مع الاتجاه نحو الأخذ بمشروعات تطوير الموارد البشرية المحلية والعربية والعمل بمبدأ التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول النفطية وشبه النفطية وغير النفطية فى نطاق استثمار الموارد الطبيعية غير النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتى.

٢ – المالية العامة للدول العربية فى الثمانينات :

لقد شهدت الثمانينات إنخفاضا ملحوظا فى أسعار النفط من حوالى ٣٧ دولارا للبرميل الواحد فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨ دولار عام ١٩٨٥ إلى حوالى ١٤ دولارا عام ١٩٨٧ مما أدى إلى إنخفاض العائدات وانعكاس ذلك على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تراجعت العائدات من حوالى ٢٠٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥١ مليار عام ١٩٨٦ مما أثر على انخفاض الميزان التجارى وانخفاض الواردات كما تأثرت الموازنات الحكومية بشدة مما انعكس على هيكل تمويل الإنفاق الحكومى والعجز الكلى . وقد لجأت معظم الدول النفطية إلى السحب من الاحتياطى . هذا وقد انخفض إجمالى الناتج المحلى من ٢٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٤٣ مليار دولار عام ١٩٨٦ وتراجعت الأنشطة التنموية المحلية [٧] .

وقد تأثرت الدول العربية غير النفطية بارتفاع الأسعار النفطية وزيادة عائداته فى السبعينات ثم انخفاضها فى الثمانينات بدرجات متفاوتة فقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة إلى تخصيص موارد أكثر للحفاظ على الطاقة ، وتمت زيادة الدعم الإنمائى من الدول النفطية حيث وصلت إلى ٨,٣ بليون عام ١٩٨١ ثم أخذت فى الانخفاض التدريجى لتصل إلى

أقل من ٥ بليون عام ١٩٨٥ . وقد أثر الركود فى سوق النفط العربى على الوضع الاقتصادى والاجتماعى العربى بشكل عام فقد انخفض الناتج بمعدل ٣ ٪ خلال النصف الأول من الثمانينات [٨] .

تمثل السياسة المالية القاعدة الأساسية فى برنامج التنمية ، وإن أى تغيير فى السياسة المالية ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية لفئات الشعب ذات الدخل المحدود وعلى مسيرة التنمية . وقد استهدفت البلاد العربية ترشيد الإنفاق الحكومى وتنمية الإيرادات العامة والحد من اتساع العجز فى الموازنات الحكومية ، وقد تأثرت أوضاع الموازنات الحكومية فى دول المجموعة الأولى (وهى التى تزيد الإيرادات النفطية فيها عن ثلث الإيرادات الحكومية ، وهى الجزائر والعراق والإمارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا والبحرين وعمان بشكل كبير) وبتدهور النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكى واستمرار تزايد نفقات الأمن القومى والدفاع الأمر الذى أدى إلى الاتجاه نحو خفض الإنفاق الحكومى على التنمية الاجتماعية وإلى حد أقل على التنمية الاقتصادية . كما اتسم الإنفاق الحكومى بالسعى نحو تنويع القاعدة الإنتاجية للتخفيف من الاعتماد على موارد القطاع النفطى (كما اتضح فى جميع دول المجموعة الأولى ما عدا ليبيا والبحرين) .

أما بالنسبة إلى دول المجموعة الثانية (التى تضم كلا من : الاردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالى ، اليمن الجنوبى) فقد اتبعت نفس الاتجاه ولكن فى ظروف مغايرة حيث واجهت انخفاضا فى موارد التمويل الخارجى مثل التحويلات الرسمية مثل الهبات والمنح وتقلص القروض الخارجية بسبب معاناتها من تزايد حجم الدين الخارجى وارتفاع تكلفة تسديده بالإضافة إلى الانخفاض فى التحويلات الخاصة من العاملين فى الخارج . وقد لجأت هذه الدول إلى تحصيل الضرائب والرسوم على الخدمات وتخفيض الدعم عن بعض السلع ولجأت إلى تشجيع القطاع الخاص فى ملكية رأس المال وفى إدارة المؤسسات العامة .

٣ - مؤشرات الموقف الكلى للموازنات وهيكل التمويل فى الدول العربية :

شهدت فترة النصف الأول من الثمانينات عجزا متزايدا بلغ متوسط نموه السنوى ٣٤ ٪ ويوضح الجدول التالى مؤشرات الموقف الكلى وهيكل التمويل فى الدول العربية :

جدول رقم (١)

مؤشرات الموقف الكلى للموازنات وهيكل التمويل فى الدول العربية

ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦

المؤشرات	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
إجمالى الفائض أو العجز (مليار دولار)	٣٩,١	٢٣,٦-	٣٣,٨-
إجمالى الفائض الجارى (مليار دولار)	١٤٣,٢	٦٥	٣٢,٦
الفائض/العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١١,٢	٦,٥-	٩,٩-
الفائض الجارى إلى الإنفاق الإنمائى (٪)	٢٠٣,٤	٩٥,٨	٥٣,٨
صافى الاقتراض الخارجى	١٩,١-	٤,٧-	١١,٥-
صافى الاقتراض المحلى	٨٠,٩-	٩٥,٣-	٨٨,٥-

يتضح من الجدول أن الدول العربية قد حققت فائضا عام ١٩٨٠ قدره ٣٩ مليار دولار وتحول إلى عجز بلغ حوالى ٣٤ مليار عام ١٩٨٦ وقد بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١٠ ٪ . أما نسبة الفائض الجارى إلى الإنفاق الإنمائى فقد أنخفضت إلى الربع حيث كان يشكل حوالى ٢٠٤ ٪ عام ١٩٨٠ وأصبح حوالى ٥٤ ٪ عام ١٩٨٦ - ويوضح الملحق رقم [٥] الوضع العام للعجز أو الفائض فى الموازنات الحكومية ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ذاتها فى دول المجموعتين الأولى والثانية [٩] .

(أ) الإيرادات العامة :

يتضح من تطوير وضع الإيرادات العامة فى الوطن العربى انخفاضا مستمرا منذ عام ١٩٨٠ بلغ معدله حوالى ٧,٤ ٪ عام ١٩٨٦ مقابل معدل سنوى قدره ٩,٣ ٪ خلال الفترة ما بين (١٩٨٠ - ١٩٨٥) وبلغت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٣٥ ٪ عام ١٩٨٦ . وتتفاوت معدلات التراجع خلال الثمانينات كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

مصادر الإيرادات الحكومية فى الدول العربية (مليار دولار)

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

مصادر الإيرادات	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
إجمالى الإيرادات العامة	٢١١,٢	١٥٣	١٢٠
الإيرادات النفطية *	١٥٩,٣	٨٤,٦	٤٥,٣
الإيرادات الضريبية	٢٦,٧	٣٤,٢	٤٠,٤
الدخل من الاستثمارات	١٤,٣	٢٠,٦	١٤,٣
الإيرادات غير الضريبية	٧,٥	١٠,٨	١٦,٥
المنح	٣,٤	٢,٨	٣,٥

* باستثناء العراق لعدم توافر البيانات .

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

إنخفض إجمالى الإيرادات فى جميع الدول العربية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات إلى ٤٣,٣ ٪ أى من ٢١١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

تشكل الإيرادات النفطية عام ١٩٨٠ حوالى ٧٥ ٪ من إجمالى الإيرادات بينما انخفضت النسبة إلى ٣٧,٧ ٪ عام ١٩٨٦ .

زادت نسبة الإيرادات الضريبية من ١٢,٧ ٪ إلى ٣٣,٦ ٪ خلال الفترة ذاتها ، ولم يحدث أى تغيير فى قيمة الدخل من الاستثمارات .

أما بالنسبة إلى الإيرادات غير الضريبية فقد ضاعفت قيمتها وزادت من ٣,٥ ٪ إلى ١٣,٧ ٪ خلال الفترة ذاتها ، وذلك من مصادر متنوعة .

وتتفاوت مصادر الإيرادات الحكومية بين دول المجموعة الأولى ودول المجموعة الثانية كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

هيكل الإيرادات العامة فى دول المجموعة الأولى والثانية

خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (بالنسبة المئوية)

مصادر الإيرادات	دول المجموعة الأولى			دول المجموعة الثانية		
	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
الإيرادات النفطية	٨٥,٣	٦٨,٩	٥٣,١	٤,١	٥,١	٣,٠
الاستثمارات	٧,١	١٥,٤	١٤,٧	٤,٣	٦,٦	٥,٧
الإيرادات غير الضريبية	٦,٥	١٣,٤	٣٤,٤	٥٧,١	٥٥,٤	٥٤,٧
الضرائب على :						
التجارة الخارجية	٢,٣	٣,٧	٦,٥	٢٣,٢	٢١,٢	٢٠,٨
السلع والخدمات	١,٦	٤,٥	٩,٣	١٢,٦	١١,٩	١١,٠
الدخل والأرباح	٢,١	٣,٩	٦,٢	١٤,٩	١٦,٢	١٧,٣
الضرائب الأخرى	,٥	١,٣	٢,٤	٦,٤	٦,١	٥,٦
الإيرادات غير الضريبية	١,١	٢,٢	٧,٦	٢٢,٢	٢٥,٢	٢٧,٦
المنح الخارجية	—	—	—	١٢,٣	٧,٧	٩,-
المجموع (مليار دولار)	١٨٥,٦	١٢٠,٣	٨٣,٢	٢٥,٥	٣٢,٥	٣٦,٧

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد - جامعة الدول العربية ص ١٤١ - ١٤٢

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

بالنسبة لدول المجموعة الأولى :

١ - شهدت انخفاضا بلغ متوسطه السنوى ١٢,٨ حتى عام ١٩٨٥ ووصل كم الهبوط إلى ٢٠ ٪ عام ١٩٨٦ وقد رافق ذلك إنخفاضا فى الإيرادات الضريبية بالرغم من زيادة نسبتها المئوية إلى إجمالى الإيرادات حيث تضاعفت حوالى أربع مرات خلال الفترة المشار إليها.

لقد تفاوتت حدة انخفاض الإيرادات من دولة لأخرى فقد تراوحت بين ٦ ٪ و ٣٦ ٪ فى كل

من عمان والإمارات على التوالى ، بينما ارتفعت الإيرادات الحكومية فى السعودية بنحو ١٠ ٪ عام ١٩٨٦ بسبب زيادة إنتاج النفط .

٢ - انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من ٨٥,٣ عام ١٩٨٠ إلى ٥٣,١ ٪ عام ١٩٨٦ فى حين تزايدت الموارد من المصادر الأخرى .

بالنسبة لدول المجموعة الثانية :

على عكس المجموعة الأولى فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع فى إجمالى الدخل الإجمالى من ٢٥,٥ مليار دولار إلى ٣٦,٧ مليار دولار أى بمتوسط نمو سنوى وصل إلى ٧ ٪ . ويتفاوت الارتفاع من دولة لأخرى . ويرجع ذلك إلى تحسين مستوى تحصيل الضرائب بالإضافة إلى رفع الرسوم على السلع (اليمن الشمالى) . هذا وقد شهدت كل من مصر ولبنان والسودان انخفاضا فى الدخل يرجع إلى انخفاض الدخل من الاستثمارات الحكومية فى الخارج والعوائد النفطية فى مصر وتقلص الإيرادات الضريبية بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية غير المستقرة فى لبنان.

تمثل الإيرادات الضريبية أكثر من نصف إجمالى الإيرادات معظمها على التجارة الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية التى تحصل عليها من مصادر مختلفة مثل أرباح المؤسسات الحكومية والرسوم .

(ب) النفقات العامة :

فى ضوء سياسات ترشيد الإنفاق فقد انخفضت معدلات الإنفاق الحكومى فى النصف الأول من الثمانينات ، وقد يكون من الصعب تحديد أثر الإنفاق على التنمية بصورة عامة والتنمية الاجتماعية بصورة خاصة فى هذه المرحلة إلا فى إطار تحليل أنماط التنمية الكمية والنوعية وطبيعة المشاركة الشعبية المادية والمعنوية التى تسهم فى طرح بدائل الإنفاق الحكومى من ناحية أو تساعد على ترشيد الإنفاق وتعظيم العوائد الاجتماعية على المجتمع المحلى والقومى من ناحية أخرى .

يوضح الجدول التالى مكونات النفقات العامة فى الدول العربية خلال الفترة مابين ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .

جدول رقم (٤)

مكونات النفقات العامة فى الدول العربية

ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (مليار دولار)

مكونـــا الإنفـــاق	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
إجمالى النفقات العـامـة	١٧٢,١	١٧٦,٥	١٥٣,٨
الإنفـــاق الجـــارى	٦٨,٠	٨٧,٩	٨٧,٤
الإنفـــاق الإنمـــائى	٧٠,٤	٦٧,٩	٦٠,٦
صافى الاقراض الحكومى للمؤسسات العامة	٣٣,٧	٢٠,٧	٥,٨

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - انخفض إجمالى النفقات العامة من حوالى ١٧٢ إلى ١٥٤ مليار دولار خلال الفترة المشار إليها بنسبة ١٨,٣ ٪ ويرجع ذلك إلى العوامل المذكورة سابقا من انخفاض الدخل من البترودولار بصورة رئيسية .

٢ - زاد الإنفاق الجارى بنسبة ٢٢,١ ٪ ، ذلك لتغطية النفقات الجارية من رواتب وصيانة وأعمال إنشائية أساسية ، إلا أن هذه الزيادة كانت على حساب أبواب الإنفاق الآخرى و خاصة الإنمائية .

٣ - انخفض الإنفاق الإنمائى من ٧٠,٤ إلى ٦٠,٦ مليار دولار خلال الفترة أى بنسبة ١٤ ٪ أو بمعدل ٢,٣ ٪ سنويا .

٤ - انخفض صافى الإقراض الحكومى للمؤسسات العامة من ٣٣,٧ إلى ٥,٨ مليار دولار أى بنسبة ٨٢,٧ ٪ أو بمعدل ١٣,٨ ٪ سنويا .

وتختلف مكونات النفقات العامة بين مجموعات الدول العربية كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

مكونات النفقات العامة فى الدول العربية

مابين ١٩٨٠ - ١٩٨٦ حسب المجموعات

مكونات الإنفاق العامة	دول المجموعة الاولى			دول المجموعة الثانية		
	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
إجمالي الانفاق العام (مليار دولار)	١٣٧	١٣١,٤	٩٩,٢	٣٥,١	٤٥,٠	٥٤,٤
الانفاق الجارى (٪)	٣٣,٩	٤٥	٥٢,٥	٦١,٦	٦٣,٤	٦٤,٦
الانفاق الانمائى (٪)	٤٢,١	٤٠,٥	٤٣,٥	٣٦,٢	٣٢,٧	٣٢,١
صافي الاقراض الحكومى للمؤسسات العامة (٪)	٢٤,٠	١٤,٥	٤,٠	٢,٢	٣,٩	٣,٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية ص١٤٢.

دول المجموعة الأولى :

١- بلغ متوسط انخفاض النفقات الحكومية ٨ ٪ خلال النصف الأول من الثمانينات و ١٥,٤٪ خلال سنة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . وقد تفاوتت معدلات التغير فى الإنفاق ، فبينما شهدت كل من الجزائر والإمارات والسعودية وقطر والكويت وعمان انخفاضا تراوح بين ٤,٤ ٪ فى الجزائر و ١٩,٢ ٪ فى السعودية ، نجد أن الإنخفاض فى كل من ليبيا والبحرين خلال عام ١٩٨٦ بنحو ١٥,٢ ٪ ، ٦,٣ ٪ على التوالى .

ويرجع السبب فى الانخفاض بصورة عامة إلى تقلص الانفاق الاجتماعي وتراجع الدعم الحكومى عن بعض السلع الاستهلاكية وسياسة الاستغناء عن جزء من العمالة الوافدة وإعادة النظر فى تسعير الخدمات التى تقدمها المؤسسات العامة .

٢- ارتفعت نسبة الانفاق الجاري بشكل ملحوظ من ٣٣,٩ ٪ إلى ٥٢,٥ ٪ من إجمالى النفقات.

٣- ارتفعت نسبة الإنفاق الإنمائي بالرغم من اخفاض قيمته حيث زادت من ٤٢,١ ٪ إلى ٤٣,٥ ٪ خلال فترة الثمانينات (مع تسجيل انخفاض فى عام ١٩٨٣ وصل ٤٠,٥) .

٤- انخفضت نسبة الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة بمعدل كبير من ٢٤ ٪ إلى ٤ ٪

ويرجع ذلك إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتوسيع نطاق مشاركته فى النشاط الاقتصادى وتحمل أعباء بعض النفقات .

نستنتج مما سبق أن الدول النفطية قد حافظت على نسبة الإنفاق الموجه للأغراض التنموية بالرغم من انخفاض اجمالي الانفاق العام ، ويعنى ذلك أن المشروعات التنموية مازالت تحظى باهتمام المسئولين والمخططين فى الدول النفطية وخاصة فى نطاق استكمال البنى الهيكلية للتنمية .

المجموعة الثانية :

لقد سجلت دول المجموعة الثانية ارتفاعا ملحوظا خلال النصف الأول من الثمانينات حيث بلغ معدل النمو السنوى ٩.٢ ٪ ليبلغ مستواها ٥٤.٤ مليار دولار . وبالرغم من ذلك فقد انخفض معدل الإنفاق فى كل من تونس ولبنان ومصر والصومال واليمن الشمالى بنسب تتراوح بين ٣٩.٤ ٪ فى لبنان و ١.٦ ٪ فى مصر عام ١٩٨٦ فقط ، بينما ارتفع الانفاق فى كل من الأردن وسوريا والمغرب والسودان وموريتانيا واليمن الجنوبى بنسب تراوحت بين ١٨.٣ ٪ فى المغرب و ٢ ٪ فى سوريا فى نفس السنة .

لقد انخفض الإنفاق الانمائي من ٣٦.٢ ٪ إلى ٣٢.١ ٪ ومازال الإنفاق الجاري يستحوذ على نصيب كبير (حوالى ٦٥٪) من إجمالي الإنفاق العام فى نهاية الفترة (١٩٨٦) وذلك بالرغم من أنه لم يحصل أي تغيير يذكر فى هيكل الإنفاق الجاري حيث شكلت نفقات الأمن والدفاع والخدمات العامة حوالى ٢٧ ٪ و ٢١ ٪ على التوالى عام ١٩٨٦ ، فى حين شملت النفقات الاجتماعية و الاقتصادية والنفقات الأخرى على ٣٤ ٪ و ١٦ ٪ و ١٢٪ على التوالى [١].

أما بالنسبة إلى صافي الإقراض إلى المؤسسات العامة فبالرغم من انخفاض النسبة بصورة عامة إلى إجمالي الإنفاق ، إلا أنها ارتفعت بدرجة قليلة وذلك من أجل زيادة فعاليتها .

يتضح مما سبق أن الإنفاق العام قد انخفض في الدول النفطية ضمن اطار خطة التقشف وترشيد الإنفاق وإعادة برمجة الأولويات للمشروعات وأوجه الإنفاق ، أما بالنسبة للدول النامية ، فنلاحظ العكس من ذلك حيث زادت قيمة إجمالي الإنفاق ولكن حظي الإنفاق الإنمائي بنسبة أقل من الإنفاق الجاري من ناحية كما انخفضت نسبته إلى إجمالي الإنفاق خلال فترة ست سنوات .

(جـ) أبواب الإنفاق العام .

إن تحليل الإنفاق العام على الأبواب الرئيسية يوضح أبعادا كثيرة تعكس الاتجاهات

العامة لسياسة الدولة فى المدى القصير أو على المدى الطويل وفى ضوء المستجدات التى تطرأ على الساحة مثل انخفاض العائدات النفطية والحرب العراقية واللبنانية ومشكلة الانتفاضة فى الضفةالغربية وقطاع غزة المحتلين والحرب الدائرة فى الجنوب اللبنانى وغيرها من الأحداث العربية والدولية التى تؤثر على الإنفاق من ناحية وتحقيق التقدم التنموى الشامل والمتكامل .

وقد تم تبويب الإنفاق الجارى حسب توافر البيانات الاحصائية على النحو التالى :

١ – نفقات الخدمات العامة ٢ – نفقات الأمن والدفاع

٣ – نفقات الخدمات الاجتماعية ٤– نفقات الشئون الاقتصادية

٥ – النفقات الأخرى

وسوف نتناول خصائص الانفاق فى الدول العربية للمجموعتين الاولى والثانية :

نفقات الخدمات العامة :

تشكل نفقات الخدمات العامة فى الدول العربية حوالي ربع إجمالي الإنفاق الجاري

وانخفضت نسبة النفقات بدرجة بسيطة من ٩ر٢٣ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٩ر٢٢ ٪ عام ١٩٨٦ وتتفاوت النسبة بين المجموعتين على النحو التالي : **الأولى** : ترتفع نسبة الخدمات العامة فى الكويت والسعودية (نسبة ٥ر٣٣ ٪ و٨ ر٣٢ ٪ على التوالى) وتشكل حوالى ثلث الإنفاق الجارى، ويرجع ذلك إلى تكلفة الخدمات المرتفعة واستكمال البنى الهيكلية وتحديث الخدمات العامة . وتقل نسبة الإنفاق فى كل من عمان والجزائر وليبيا (نسبة ٥ر٩٪ ، ١٠٪ ،٧ر١١٪ على التوالى) نظرا لاتباع سياسة ترشيد الإنفاق على الخدمات العامة .

أما فى نهاية الفترة عام ١٩٨٦ فقد زادت نسبة الإنفاق فى كل من السعودية والكويت كما تضاعف فى حالة الإمارات من ١٥,٧ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٢ ٪ ، وقد تراجع الإنفاق فى ليبيا إلى ٩ر٩٪.

الثانية : ترتفع نسبة الإنفاق الجاري عام ١٩٨٠ في كل من السودان (٤ر٤٢٪) والصومال (٩ر٣٤ ٪) ومصر (٣ر٣٩ ٪) وموريتانيا (٧ر٤٦ ٪) واليمن الشمالى (٥ر٣٠ ٪) ويرجع ذلك إلى توظيف الإنفاق فى إنشاء المؤسسات الهيكلية وتطوير المرافق الأساسية ، أما فى سوريا فقد بلغت نسبة الإنفاق ٨ر٢ ٪ فقط . أما فى نهاية الفترة فنلاحظ أن الدول المذكورة قد شهدت انخفاضا متفاوتا ، فمثلا وصلت النسبة فى السودان إلى ٩ر٢٣ ٪ .ارتفعت فى الصومال إلى ١ر٤٣ ٪ وانخفضت فى كل من مصر إلى ٢ر٢٨ ٪ وموريتانيا إلى ٣٧ ٪ واليمن الشمالى إلى ١ ,٢٧ ٪.

إن مؤشرات الإنفاق على الخدمات العامة سواء فى الزيادة أو النقصان تتمثل فى المرحلة التنموية التى تمر فيها الدولة وطبيعة المشاركة الشعبية والسياسية المتبعة فى ترشيد الإنفاق بموجب أولويات ، أو ضعف الموارد المالية ، أو زيادة الطلب على الخدمات فى مرحلة معينة أو لمواجهة تحديات طارئة أو لاستكمال البنى الهيكلية فى قطاعات الخدمات العامة .

ثانيا – نفقات الأمن والدفاع :

تشكل نفقات الأمن والدفاع خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٨٦ حوالي ربع (٢٥ ٪) إجمالي النفقات الجارية فى الدول العربية بالرغم من الزيادة فى قيمتها من ٦٨ إلى ٨٧,٤ مليار دولار وتتفاوت النسبة من دولة لأخرى فى المجموعتين على النحو التالى :

المجموعة الأولى :

بلغت نسبة النفقات أعلى حد لها عام ١٩٨٠ فى عمان (حوالى ٦٠ ٪) تليها الإمارات (٤٧ ٪) وباقى الدول ضمن المعدل العام لهذه المجموعة (٢٣,٤ ٪) .أما فى عام ١٩٨٦ فقد ارتفع المعدل للمجموعة ككل إلى (٢٥,١ ٪) بينما انخفض فى كل من عمان والإمارات (٤٥,٤٪ و ٤٢ ٪ على التوالى) فيما زاد فى عدد من الدول الأخرى مثل البحرين (من٢٦,٧٪إلى ٣٣,٣ ٪) والكويت(من ١٤,٤ ٪ إلى ٢٧ ٪) ويرجع السبب في ارتفاع معدل الإنفاق إلى تحديث الأجهزة ومعدات الأمن واستكمال البنى الهيكلية وتطوير برنامج الأمن المشترك بين دول التعاون فى منطقة الخليج العربي .

المجموعة الثانية :

لقد سجلت دول المجموعة الثانية معدلا عاما أعلى من المجموعة الأولى حيث وصل إلى ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٨٦. وتفاوتت نسبة الإنفاق في هذا البند بين دول المجموعة حيث وصلت النسبة إلى حوالى نصف إجمالى الإنفاق الجارى عام ١٩٨٠ في كل من سوريا (٥٦,١ ٪) واليمن الشمالى (٤١,٨ ٪) والجنوبى (٤٤,٤ ٪) والأردن (٤٠,٨ ٪) . وباقي الدول تراوحت النسبة فيها بين (١٧ ٪) فى تونس و (٣٦ ٪) فى الصومال ، أما فى عام ١٩٨٦ فقد حافظت سوريا على المعدل ذاته مع ارتفاع بسيط لدى الأردن وانخفاض ملحوظ فى كل من اليمن الشمالى (٣١,١٪) واليمن الجنوبى (٣٥,٣٪) وباقى دول المجموعة سجلت انخفاضا متوسطه ٣,٥ ٪ في كل من تونس والسودان ولبنان ومصر وموريتانيا ، ويرجع ذلك إلى أن الاولويات فى هذه الدول مازالت موجهة نحو أبواب الانفاق الأخرى ضمن خطط التنمية .

نفقات الخدمات الاجتماعية :

تشمل نفقات الخدمات الاجتماعية عددا من المجالات مثل دور الرعاية والمؤسسات الخاصة والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق الترويحية العامة ومراكز الطفولة والأحداث والسجون وكبار السن والمساعدات المالية والضمان الاجتماعي وغيرها من المؤسسات والهيئات والجمعيات التطوعية والرسمية التى تتسلم الدعم المالي من الدول . وقد بلغت نسبة النفقات ٢ر٢٨٪ عام ١٩٨٠ من إجمالى النفقات الجارية فى جميع الدول العربية أو ما يعادل حوالي ٧ر٣٤٪ بليون دولار وأنخفضت عام ١٩٨٦ إلى ٢٠,٥ بليون دولار أو ما يعادل ٢٣,٥ ٪ .

نلاحظ أن نسبة إجمالي الإنفاق فى دول المجموعة **الأولى** قد انخفضت من ٣٠,٤٪ إلى ٢٣٪ . في حين زادت النسبة من مجموعة الدول الثانية زيادة طفيفة من ٢٣,٦ ٪ إلى ٢٤,٢٪ خلال الفترة ذاتها . وهناك تفاوت بين دول المجموعتين على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

لقد انخفضت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية فى جميع دول المجموعة باستثناء عمان حيث زادت من ٩ ٪ إلى ١٤ ٪ وقد سجلت الجزائر أعلى انخفاض (من ٤٢ – ٢٨ فى المئة) . أما معدل الانخفاض فى دول المجموعة فقد بلغ ٧,٥ في المئة خلال الفترة ذاتها. ويرجع السبب فى ذلك إلى عدة عوامل مرتبطة بأنخفاض العائدات النفطية وسياسة ترشيد الإنفاق وهذا لا يعنى بالضرورة التغير فى الحاجة إلى مثل هذه الخدمات وخاصة فى المرحلة الانتقالية التى تمر بها الدول النفطية الخليجية . أما بالنسبة إلى **المجموعة الثانية** ، فقد زادت نسبة النفقات فيها بشكل طفيف من ٢٣,٦ إلى ٢٤,٢ فى المئة مع تفاوت الدول فى نسبة الزيادة والنقصان ، سجلت أعلى نسبة فى تونس حيث وصلت إلى ٤٤,٤ ٪ عام ١٩٨٠ وحافظت على نفس النسبة فى عام ١٩٨٦ ، أما باقى الدول فقد سجلت السودان أدنى نسبة (٨٪) عام ١٩٨٠ وتراوحت باقى النسب إلى ٢٩,٤ ٪ (فى المغرب) .

أما فى عام ١٩٨٦ فقد انخفضت النسبة فى كل من الصومال إلى حوالى الثلث حتى نقصت من ١٧٪ إلى ٦,٣ ٪ واليمن الجنوبى (من ٢٧ إلى ٢٣,٨ فى المئة) ولبنان (من ٢١,١ إلى ١٩,٧ فى المئة) . أما معدل الزيادة فى باقى الدول فقد بلغ ٤ ٪ . ومن المتوقع أن تزداد نسبة الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية فى هذه المجموعة نظرا لإرتفاع معدلات النمو السكانى فى الريف والمدن والهجرة المتزايدة إلى المراكز الحضرية ، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن التطوير الاجتماعى وظهور الشرائح الاجتماعية الجديدة ، بالإضافة إلى الفقيرة .

نفقات الشئون الاقتصادية :

تشمل النفقات مجالات توطيد دعائم الاقتصاد والتطور فى نظم الإنتاج والبنى الهيكلية اللازمة مثل الأسواق بالجملة والمفرق والعارض ومراكز التدريب المهني والفنى والتوسع فى المواني البرية والبحرية والجوية وتطوير الاتصال والمواصلات . بلغت نسبة الإنفاق فى الدول العربية ١١,٤٪ عام ١٩٨٠ أو ما يعادل ٧,٧ بليون دولار. وزادت النسبة عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٣٪ أو ما يعادل ١١,٦ بليون دولار . وقد سجلت دول المجموعة الثانية معدلات أعلى فى الإنفاق من دول المجموعة الأولى مع وجود تباين بين دولة وأخرى .

فقد أنفقت ليبيا ٢٠,٦ ٪ كأعلى حد بينما سجلت قطر ٦,٧ ٪ كأدنى حد خلال الفترة مابين ١٩٨٠ – ١٩٨٦ . وقد انخفض الإنفاق فى الكويت إلى النصف من ٢٤,٨٪ إلى ١٢,٥ ٪ بينما انخفض فى كل من البحرين وقطر بمعدلات طفيفة . أما دول المجموعة الثانية سجلت لبنان أعلى نسبة ٢٦,٢ ٪عام ١٩٨٠ تليها المغرب ٢٠,٣ ٪ أما باقى الدول فقد كانت نسبة الإنفاق فيها حوالي ٥,٢ ٪ فى اليمن الجنوبى والأردن واليمن الشمالي وسوريا ومصر . وقد ارتفعت النسبة فى مصر بصورة حادة حيث وصلت إلى ١٥,٤ ٪ وفى موريتانيا (من ١٦,٤٪ إلى ٢٨ ٪) والسودان من (٥,١ إلى ٢٢,٨) أما باقى الدول فقد حافظت على معدلات الإنفاق تقريبا . ونستخلص مما سبق أن الاهتمام الذي توليه البلاد العربية تجاه تعزيز فعالية التنمية الاقتصادية من خلال دعم نفقات الشئون الاقتصادية (مثل دعم السلع والمحروقات وغيرها) يساعد على مساندة المؤسسات الاقتصادية من ناحية وفى التخفيف على المواطنين من حدة التضخم فى الأسعار بسبب الظروف العالمية .

النفقات الأخرى :

تشمل النفقات الأخرى تلك التى تندرج ضمن الأبواب الطارئة أو الإنفاق الخاص أو غير المتكررة أو تلك التى تحددها الدولة لمواجهة الظروف المستجدة سواء أكانت إنتاجية أم تتعلق بالخدمات غير المبوبة أو لأسباب خاصة . وقد بلغت نسبة الإنفاق العام لجميع الدول العربية عام ١٩٨٠ حوالى ٧,٧ بليون دولار أو مايعادل ١١,٤ ٪ وزادت إلى ١٤٪ أو ما يعادل ١٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ . ولا توجد فروق جوهرية فى متوسط الإنفاق بين دول المجموعتين والنسبة العامة لجميع الدول فى مطلع الثمانينات ، أما فى عام ١٩٨٦ فقد سجلت دول المجموعة الأولى زيادة فى نسبة الإنفاق تقدر بحوالى ٥ ٪ والجدير بالملاحظة أن دولة الجزائر قد سجلت أعلى ارتفاع من بين دول المجموعة الأولي حيث زادت من ٢٧,٩ ٪ إلى ٤٤,٨ ٪ .

بينما سجلت الإمارات أدنى انخفاض من (٤. ٪) خلال الفترة ذاتها أما فى دول المجموعة الثانية فقد بلغت أدنى نسبة فى اليمن الشمالى ٩. ٪ فى عام ١٩٨٠ وأعلى نسبة فى السودان ٢٨,١ ٪ أما في عام ١٩٨٦ فقد سجلت الصومال أعلى نسبة ٢٧٪ بينما سجلت موريتانيا أقل نسبة ١ ٪ من بين دول المجموعة . ويصعب فى هذه المرحلة تحديد نطاق الآثار التى تحدثها معدلات الارتفاع أو الانخفاض فى هذا الباب من الإنفاق على التنمية الاجتماعية بصورة خاصة أو التنمية بشكل عام .

ثانيا - البعد السكانى والتنمية الاجتماعية

يشكل السكان العنصر الحيوى والقاعدة المشتركة التى تقوم على أساسها خطط ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء فى بناء المؤشرات ، أو قياس الإنجازات أو تحديد الحاجات أو تقدير متطلبات الطاقة البشرية اللازمة للمشاركة فى التنمية .

وتشير التقديرات السكانية فى الوطن العربي إلى أن عدد السكان كان ١٣٩ مليونا عام ١٩٧٣ وزاد إلى ١٦٩,٦ مليون عام ١٩٨١ وإلى ١٩٧,٢ مليون عام ١٩٨٦ . ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ وإلي حوالى ٤٦٧ مليون عام ٢٠٢٥ وكان المعدل الوسطي للنمو السكانى خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ هو ٣,٢ ٪ . ومن الملاحظ أن مصر وحدها تستأثر بحوالي ربع سكان الوطن العربي في حين أن ثلاث دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليونا هى السودان (٢٢,٩) والمغرب (٢٢,٦) والجزائر (٢٢) مليونا أما الدول التى لا يتعدى تعداد سكانها المليون نسمة فهي قطر (٠,٢٩٥) والبحرين (٠,٤١٢) وجيبوتى (٠,٤٥٦)[١١] .

والجدير بالملاحظة أن متوسط الكثافة السكانية في الوطن العربي يقدر بحوالي ١٨,٨ نسمة / كم٢ بينما ترتفع هذه الكثافة بدرجة كبيرة فى الأراضى القابلة للزراعة إذ تبلغ حوالى ٦٧٨٣ نسمة / كم٢ فى البحرين وحوالي ١٨٥٩ فى ليبيا وحوالى ٤ في المغرب .

كما أن معدل النمو الطبيعى للسكان فى البلدان العربية يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم إذ يقدر بحوالى ٤,٢ ٪ سنويا فى المتوسط مقارنة مع نسبة ٠,٦ ٪ فى المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و ١,٧ ٪ فى المتوسط للعالم ككل [١٢]

أما توزيع النمو السكانى فتتفاوت المعدلات بين الدول العربية ، حيث ترتفع فى الدول النفطية نتيجة عامل الهجرة الخارجية ليصل فى الإمارات حوالى ١٠,٧ ٪ وفى الكويت حوالى ٧ ٪ وفي السعودية ٤,٩ ٪ وفي عمان ٤,٥ ٪ كما تتفاوت نسب النمو بين سكان الحضر والريف نتيجة لعاملى الهجرة الداخلية والخارجية .

١- الهرم السكاني :

أما توزيع السكان حسب الفئات العمرية فإن شكل الهرم السكانى يتخذ النمط الهرمى الطبيعى بحيث تشكل الفئة العمرية (٥-١٤) حوالى ٤٥٪ من إجمالى السكان وفق بيانات عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى نهاية الثمانينات والتسعينات ، الأمر الذي يتطلب جهودا ضخمة للإعداد والتأهل لزيادة نسبة المشاركة فى النشاط الاقتصادي وزيادة حجم قوة العمل العربية المنتجة . وإذا ماأضفنا إلى هذه الفئة مجموعة الأعمار فوق ٦٥ سنة يتضح ارتفاع نسبة الإعالة (نسبة السكان أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة إلى السكان النشيطين اقتصاديا) حيث تبلغ فى المتوسط (٩٠,٪) من السكان وتزيد عن ١٪ فى كل من الاردن وتونس والجزائر وجيبوتى وسوريا والمغرب وتصل فى أدنى مستوى (٠,٥٪) فى الإمارات[١٣] .

٢- المؤشرات الحيوية للسكان :

يعتبر معدل المواليد والوفيات وخاصة الرضع أكثر دلالة للتطورات الديمغرافية والاجتماعية نظرا لارتباطها المباشر وتأثرها بالبرامج التنموية فى قطاع الصحة (الوقائية والعلاجية) . وبالرغم من المدخلات والاستثمارات المالية الضخمة التى استثمرت في هذا القطاع فى العقدين الأخيرين ، إلا أن مستوى معدل وفيات الرضع في البلاد العربية وخاصة النفطية مازال مرتفعا بالقياس إلى الدول الصناعية المتقدمة . وقد بلغ المتوسط ٨٢ لكل ألف من السكان في البلاد العربية ويصل أعلى معدل إلى ١٥٢,٦ لكل ألف من السكان فى الصومال واليمنين ١٤٦ لكل ألف وأدنى معدل فى دولة الكويت إذا لم يتجاوز ٢١,٨ لكل ألف و ٣٠ فى البحرين و ٣٥,٦ في كل من قطر والإمارات و ٦١,٢ لكل ألف في السعودية .

أما معدل الوفيات الإجمالى للسكان فيبلغ فى المتوسط فى الدول العربية حوالى ١١,٩ لكل ألف من السكان ، ويرتفع إلى ٢٠,٩ فى اليمن الشمالي و ١٩,٦ في الصومال و ١٨,٨ فى موريتانيا و ١٧,٧ فى جيبوتى ، وتنخفض المعدلات إلى أدنى مستوى لها فى الدول النفطية حيث يبلغ المعدل فى قطر ٣,٤ وفى الإمارات ٣,١ وفى الكويت ٣,٣ لكل ألف من السكان[١٤].

ويرجع هذا التطور الملموس إلى التقدم فى مستوى الخدمات الوقائية والعلاجية وزيادة الوعى الصحى لدى عامة الشعب ومشاركتهم فى مكافحة الأمراض .

أما بالنسبة إلى ظاهرة تريف المدن التى تتخذ اتجاهين متناقضين . الأول : تحضر الريفيين وهذا يعنى أن يتوفر لديهم الاستعداد لاستيعاب النمط الحضرى فى مستوى المعيشة والتفكير والسلوك والقيم ، والثانى ، تريف المدينة من قبل المهاجرين الريفيين حيث تطغى القيم

والنماذج السلوكية الريفية فى المجتمعات الحضرية . وتتوقف عملية سيطرة أحد الاتجاهات على الآخر بموجب عدة عوامل أهمها شدة الهجرة وتوقيتها وعدد وخصائص المهاجرين ، وقدرة المدينة على استيعابهم ومساعدتهم على التكيف للحياة الحضرية ومدى استعداد المهاجرين للتكيف للحياة الجديدة والتأقلم ضمن إطار المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والأسرية السائدة فى مجتمعات المدن . ويبدو أن تيارات الهجرة الريفية والعالمية في البلاد العربية لا تؤكد على إمكانية السيطرة على الهجرة أو مساعدة المهاجرين على التكيف والتمثل للحياة فى المدن ، حيث يواجه المهاجرين العديد من المشاكل المتنوعة منها إيجاد السكن الملائم (وهنا تمتد أحزمة البؤس وسكنى المقابر وإسكان العشش) أو المجال لتعليم الأبناء أو الإنتفاع من الخدمات الصحية الأمر الذي يؤدى إلى تريف المدينة بصورة تدريجية أو بطء التحول الحضرى فى مجتمعات المدن المعاصرة [١٥].

ثالثا : النمو الحضرى وآثاره الاجتماعية :

تتميز البلاد العربية فى عقد الثمانينات بحركة سكانية مميزة تتمثل فى ارتفاع معدلات التحضر أى الذين يقطنون المدن بأحجامها المختلفة والتى تزيد عن ٥ آلاف نسمة سواء بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة (والتى لا تختلف عن معدلات الزيادة فى الريف) الناجمة عن التركيب الاجتماعى والبناء الثقافى الذي يجمع بين فئاته ذوى الدخل المحدود من العمال والفلاحين ومتوسطى الدخل من الموظفين فى القطاعين العام والخاص بنسب مئوية مرتفعة .

وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات التحضر حتى أواسط الثمانينات قد بلغت المستوى الذي أصبحت فيه العديد من المدن وخاصة العواصم غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين إليها أو تقديم المستوى اللائق من الخدمات الأساسية . ويمكن تقسيم الدول العربية فى هذا الصدد إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى : ذات التحضر المرتفع – تزيد نسبة التحضر فيها عن ٦٠٪ وتضم ٩ دول هى الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتى والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا .

المجموعة الثانية : ذات التحضر المتوسط – وتتراوح نسبة التحضر فيها ما بين ٤٠–٥٩ ٪ وتضم ٥ دول هى : تونس ، الجزائر ، سوريا ، مصر ، المغرب .

المجموعة الثالثة : ذات التحضر المنخفض حيث تقل نسبة السكان الحضر عن ٤٠٪ وتضم باقى الدول العربية (٧ دول) ومنها : السودان ، الصومال ، عمان ، موريتانيا ، اليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى .

ويتضح أن لكل مجموعة خصائص اقتصادية واجتماعية مميزة العوامل التى تساهم في النمو الحضرى . وإذا أخذنا مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلى نلاحظ أن المجموعة الأولى تضم الدول التى تتمتع بأعلى فئات الدخل القومى حيث يتراوح نصيب الفرد فيها مابين ٨.٥٢٠ دولار (ليبيا) و ٢٧.٩٢٠ دولار (الإمارات) وذلك خلال الفترة مابين ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . وجميع هذه الدول باستثناء الأردن وجيبوتى من الدول النفطية التى تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسى للدخل ، ومن خلاله ترتبط عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن العوامل الرئيسية لارتفاع معدلات النمو الحضرى فى هذه الدول الهجرة الوافدة الداخلية والخارجية التى تفوق فى معدلاتها النمو الطبيعى . وترتبط الهجرة الخارجية من حيث مصادرها وخصائص المهاجرين بالظروف المرتبطة بانتظام تدفق العائدات النفطية وأحجامها لأن تمويل مشروعات التنمية مرهون بتوفير الدخل اللازم لمواجهة احتياجات التوسع الأفقى والرأسي.

أما المجموعة الثانية من الدول وتضم الدول التى أخذت بمبدأ التنوع فى مصادر الدخل من الزراعة والتجارة والصناعة ضمن مرحلة انتقالية تستعد من خلاله للأنطلاق .

وتشترك دول المجموعة الثالثة بخصائص مشتركة تفسر المعدلات المنخفضة للتحضر أهمها الاعتماد الرئيسي على الزراعة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها وارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستوى الخدمات إلا أنها أخذه فى التوجه نحو النمو الحضري بمعدلات تزيد عن معدلات النمو السكاني الطبيعي .

وإذا نظرنا إلى توقعات الحياة عند الولادة والتى ترتبط بالعديد من المتغيرات منها مستوى المعيشة وأنماط التغذية والإسكان والدخل ، فنلاحظ التقدم الذي حققته جميع الدول العربية بلا استثناء فى معدلات توقع الحياة حيث زاد فى دول المجموعة الأولى بمعدلات أعلى من المجموعات الأخرى إذ زاد فى الأردن من ٥٦.٩ سنة عام ١٩٧٣ إلى ٦٤.٢ عام ١٩٨٥ وفي الإمارات من ٦٧.٤ إلى ٧٢.٧ والبحرين من ٦٣.٨ إلى ٦٨.٧ وفى السعودية من ٥٤.٣ إلى ٦١.٧ وقطر من ٦٧.٤ إلى ٧١.٦ سنة .

أما المعدلات في مجموعة الدول الثانية ، فقد زاد توقع الحياة فى تونس من ٥٥.٥ إلى ٦٢.٢ سنة خلال الفترة ذاتها وفى الجزائر من ٥٣.٧ إلى ٦٠.٤ وفي سوريا من ٥٧.٣ إلى ٦٣.٣ وفى مصر من ٥٢.٤ إلى ٦٠.٤ سنة . وقد بلغ المتوسط للبلاد العربية ككل ٥٨.٥ عاما.

وفى دول المجموعة الثالثة فقد حققت معدلات متفاوتة حيث بلغ أعلى ارتفاع في عمان

إذ كان ٤٥ وأصبح ٥٣.٢ وفي الصومال زاد بشكل طفيف (من ٤١.١- ٤٥.٧) ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة مرتبطة بمستوى المعيشة وانخفاض مؤشرات الخدمات مقارنة مع السكان .

ويتضح مما تقدم أنه بالرغم من ارتفاع معدلات التحضر المتمثل فى زيادة نسبة السكان الذين يقطنون المدن ، إلا أن طبيعة الحياة فى المجتمع الحضرى قد لا تختلف بصورة جوهرية عن تلك فى المجتمعات الريفية أو المدن الصغيرة والمتوسطة إذا استثنينا مؤشر النشاط الاقتصادي (المهنة) حيث يعمل معظم سكان الحضر في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمات) خاصة في الدول النفطية – أي أن المعدلات المرتفعة لا يواكبها إرتفاع في مؤشرات التعليم والصحة والخدمات الأخرى ، هذا فضلا عن النظام الاجتماعي والقيم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على أسس المجتمع التقليدي أو القبلي .

وإن انخفاض العوائد النفطية يتطلب إعادة التخطيط للنمو الحضري في الدول العربية من أجل مواجهة التحديات التي تتمثل في التكيف إلي أوضاع حضرية تقل فيها معدلات النمو وتزيد فيها كفاءة البنى الهيكلية لتلبية احتياجات سكان المدن الأصليين واستيعاب الزيادة الطبيعية . ناهيك عن أفواج النازحين من البوادي والأرياف . كما أن إعادة النظر فى اقتصاديات التحضر تساعد على ترشيد الإنفاق في الخدمات لحماية السكان والبيئة من الملوثات والنفايات البشرية والآلية وتوفير موارد مالية جديدة للمدينة عن طريق الضرائب ومساهمة متزايدة من المواطنين من المحافظة على مستوى الخدمات وتطويرها . وتؤدى سياسة التوازن الحضرى وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تنمية المناطق الريفية إلى تخفيف العبء البشرى والهيكلي على المدن الرئيسية والعواصم التي أصبحت هيمنتها تشكل ضغطا متزايدا على التموين والمواصلات والإسكان وعلى الاقتصاد والسياسة والتنظيم الإدارى.

والجدير بالملاحظة أن نمط التنمية فى الدول قد أتخذ مسارا مغايرا عن المسار التقليدى (من الأولى إلى الثانوى إلى الهامشي) حيث انتقل من الأولى إلى الهامشى بسبب زيادة تدفق العائدات النفطية منها الاستثمارات المالية المحلية والخارجية وإرتفاع المعدلات الاستهلاكية (التى أدت إلى زيادة الواردات) ساعدت على نمو نشاط المؤسسات البنكية وخدمات التجارة والأعمال ، وإنشاء الفنادق وعمارات المكاتب وتوفير الإمكانيات اللازمة من تطوير الموانى والمخازن وخدمات الأمن ورعاية الوافدين التى تمركزت معظمها فى المدن الرئيسية . لقد صاحب ذلك الإزدهار العمرانى لإعادة بناء المدينة وتطويرها وتشييد المستشفيات والمدارس والجامعات ومركز الوزارات وأجهزة الدول وشق الطرق السريعة والحدائق والملاعب وتجميل الشواطئ خاصة في المدن الكبيرة التي أخذت فى الهيمنة على باقي المدن [١٦] .

رابعا - المؤشرات التنموية في بعض القطاعات الإجتماعية

١- التعليم :

يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية في استراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعد مرحلة الاستقلال وتركزت الأهداف المعلنة حول محو الأمية وتقدم التعليم بمختلف مستوياته لاجتياز التخلف ، وقد اصطدمت الأهداف التربوية في السبعينات بالعديد من العقبات أهمها ضعف الميزانية المخصصة للتعليم حيث تراوحت عام ١٩٧٥ بين ١٪ من الناتج القومى الإجمالى فى اليمن الشمالي و٧.٦ ٪ فى تونس .

كما تعتبر الأمية من أكبر المشاكل التى تواجه المجتمع العربي . وتراوحت عام ١٩٧٨ بين ٢٤.٩ ٪ في الأردن و٧٧.٦ ٪ (اليمن الشمالى) وبمتوسط عام بنسبة ٤٧٪ بالمقارنة بنحو ٧١٪ عام ١٩٦٨ وقدرت النسبة عام ١٩٨٠ بنحو ٤٢.٢ ٪ وتعتبر مرتفعة مقارنة مع دول العالم المتقدم (٠.٥ ٪ في الولايات المتحدة ٣.١٠ ٪ في أوربا) وترتفع نسبة الأمية بين النساء (٥١.٥٪) عام ١٩٨٠ مقابل (٢٧.٧ ٪) للذكور [١٧].

وقد أولت الدول العربية أهمية خاصة للتعليم النظامي بمختلف مراحله (ابتدائي وثانوى وعالي) ورصدت ميزانيات متزايدة ، إلا أن مخرجات التعليم لم تسعف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الكم والنوع . وهناك بعد آخر في العلاقة بين الإمكانيات المادية للتعليم والنمو السكانى . فقد قدرت نسبة الاستيعاب في عام ٧٩ - ٨٠ بحوالي ٦٥.٣ ٪ لفئة السن ٦-١١ (وتقل عن ٥٠ ٪ في ٤ دول) وبحوالي ٤١.٨ ٪ لفئة السن ١١-١٤ سنة (تقل عن ٥٠ ٪ في ٨ دول) . وإذا أخذنا حركة التصنيع الواسعة التي شهدتها البلاد العربية فى الستينات والسبعينات فإن نسبة الفنيين العاملين في البحث والتطوير لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٧٥ لم تتعد ٠.١ في اليمن الشمالي و ٠.٢ في الأردن . والعلماء والمهندسون لكل ألف من السكان في العراق ٠.٤ و ٠.٢ في اليمن الشمالي [١٨] .

والجدير بالذكر أن زيادة نسبة القيد لفئة العمر ٦-١١ سنة في المرحلة الإبتدائية لم تتجاوز ٢ ٪ في المتوسط خلال فترة ١٤ سنة من ١٩٧٠ - ١٩٨٤ وهي أقل من نسبة الزيادة السكانية . أما في المرحلة الثانوية فقد كان معدل النمو السنوي ٧.٨ ٪ في المتوسط في الفئة العمرية ١٢-١٧ سنة . وارتفع معدل القيد من ٢٨.٦ عام ١٩٧٥ إلى ٤٤.١ ٪ عام ١٩٨٤ . وبالنسبة للتعليم الثانوى فجاء توزيعهم على أنواع الدراسة على النحو التالي : ٨٧.٦ ٪ في المدارس الثانوية و ١٠.٥ ٪ في المدارس التقنية والمهنية وحوالي ١.٩ ٪ في معاهد إعداد

المعلمين . أما توزيع الطلاب فى المدارس التقنية والمهنية فقد توزع كما يلي : ٥٠ ٪ في التجارة والإدارة ، و٢٥ ٪ في مجالات الصناعة و ١٠ ٪ في الزراعة و ٤ ٪ في الاقتصاد المنزلي وأخرى .

أما مرحلة التعليم العالى فقد ارتفع معدل القيد من ٦,٩ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٢,٣ ٪ عام ١٩٨٤ منهم ٦١ ٪ تخصصوا في العلوم الإنسانية عام ١٩٨٣ (بين التربية ٩ ٪ والعلوم الاجتماعية ٥٢ ٪) بينما تخصص في العلوم الأساسية والتطبيقية ٣٩ ٪ من الطلاب (فيهم ١٧٪ في العلوم الطبيعية والهندسية ، ١١ ٪ في العلوم الطبية و ٩ ٪ في الزراعة و ٢ ٪ أخرى).

وبصورة إجمالية فقد بلغ عدد المسجلين في مختلف مراحل التعليم في الوطن العربي ٣٢,٨ مليون خلال السنة الدراسية ٨٣ / ٨٤ أو مايعادل ١٩,٥ ٪ من إجمالي السكان .

ويستأثر التعليم الابتدائي بحوالي ٦٢ ٪ من المجموع ، ويمثل التعليم الثانوى ٣٣ ٪ والتعليم الجامعى ٥ ٪ فقط ، ووصلت نسبة الإناث إلى حوالي ٤٠ ٪ من إجمالى الطلبة المسجلين في المراحل الثلاث .

أما بالنسبة إلى المسجلين في المرحلة الإبتدائية فقد وصلت ١٠٠ ٪ في كل من الاردن والبحرين وتونس وسوريا والعراق وقطر (أي من هم في سن الإلزام الدراسي من ٥ – ١٢ سنة) وتبلغ في المتوسط للبلاد العربية ٧٩,١ ٪ – وفي الصومال ٢١ ٪ وفي جيبوتي ٣٢ ٪ وموريتانيا ٣٧ ٪ وفي السودان ٥٠ ٪ وفي اليمن الشمالي والجنوبي حوالي ٦٥ ٪ أما نسبة الإناث فتراوحت بين ١٠٠ ٪ في كل من تونس وقطر و٢١ ٪ و ٢٩ ٪ في كل من موريتانيا واليمن الشمالي على التوالى . وهذا يعكس انخفاض معدل مشاركة الإناث .

أما بالنسبة إلى التعليم الثانوي فتبلغ نسبة المسجلين إلى إجمالي الفئة العمرية في المتوسط ٥٤ ٪ في الوطن العربي وتبلغ حدها الأدنى في اليمن الشمالي ٩ ٪ وموريتانيا ١٢ ٪ والصومال ١٤ ٪ ، وحدها الأعلى في البحرين ٧٧ ٪ وقطر ٧٢ ٪ والكويت ٦٣ ٪ هذا ولا يزيد نسبة المسجلين من الإناث عن ٢ ٪ في اليمن الشمالي و ٦ ٪ في موريتانيا و ١٠ ٪ في الصومال .

وفيما يتعلق بمؤشر نسبة التلاميذ لكل مدرس في المرحلة الابتدائية فتتفاوت بين دولة وأخرى حيث وصلت أفضل نسبة فى قطر ١٣ والإمارات ٢٢ وتصل أقصى حد فى اليمن الشمالي ٤٥,٧ تلميذ ، ويتحسن الوضع بالنسبة للمرحلة الثانوية حيث بلغت في المتوسط للبلاد العربية ١٨,١ تلميذ لكل مدرس وتنخفض إلى ٨,٨ في قطر و ١١,١ في ليبيا و ١١,٨ في عمان ، وذلك عام ١٩٨٦ .

وهناك مشكلة أخرى وهى نسبة الذين ينجزون مرحلة التعليم الابتدائي بنجاح فقد بلغت في المتوسط ٧٥ من مئة (أي أن ٢٥ طالبا لا يواصلون دراستهم مابعد الابتدائية بين كل ١٠٠ طالب) وترتفع لتصل إلى ٩٠ في الاردن والعراق وقطر والإمارات والكويت بينما تنخفض إلى ٦٠.١ و ٦٤.٦ في مصر .

وقد سجل مجموع عدد الطلاب والطالبات بمختلف مراحل التعليم العام (الحكومى) للعام الدراسي ٨٤ / ٨٥ زيادة معدلها ٥.٨ ٪ عن عام (٨٢/١٩٨١ أي حوالي ٢.٦ مليون طالبة وطالب وسجلت عمان ١٧ ٪ تليها الإمارات (١٠.٣٪) [٢٠] .

الإنفاق على التعليم

إن إرتفاع معدلات الخصوبة تزيد من أعباء التعليم المالية وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٧٧ – ١٩٨٢ زيادة هائلة في مخصصات التعليم حيث زادت من ٨.٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ١٧.٧ بليون عام ١٩٨٠ . وقياسا إلى الناتج القومي الإجمالي فقد بلغت نسبة ٤.٩ ٪ عام ١٩٧٠ . و ٤.٧ ٪ عام ١٩٨٠ . وقد تفاوتت نسبة الإنفاق بين الدول العربية إذ تراوحت بين ١.٥٪ فى الإمارات و ٨.٣ ٪ فى الجزائر . وقد خصصت ٧ دول عربية نسبة تصل فى المتوسط إلى ٦.٨ ٪ من إجمالي الناتج القومى بينما خصصت ٦ دول أقل من ٣ ٪ [٢١] وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من مجموع الإنفاق الحكومى قد تراوحت بين ٨ ٪ في عام ١٩٨٠ (الإمارات المتحدة) و ٢٤.٣ ٪ (الجزائر) . والجدير بالذكر أن إنفاق الدول العربية غير النفطية على التعليم لا يلبي نقص الحاجات التربوية الأساسية وكيف تستطيع هذه الدول أن تعمم التعليم الابتدائي وتوسع الثانوى والعالي وتطوير التعليم المهني والتقني ولسائر أشكال التربية غير النظامية [٢٢] . أما الوضع الكيفى للتربية المعاصرة ، فإنها تتسم بغموض في الأهداف الكبرى وعدم وضوح السياسات التربوية وفقدان الصلة العضوية بين الخطة التربوية والخطة الاجتماعية الاقتصادية الشاملة وبين الإدارة التربوية والتخطيط التربوى وتنفيذ البرامج والمشروعات وقصور فى استخدام التقنيات الادارية الحديثة . ويشير أحد المتخصصين فى علم الاجتماع حول أثر النفط على التغير فى بنية المجتمع إلى أنه «بالرغم من انتشار التعليم بمستوياته المختلفة لمختلف فئات المجتمع وفي ظل التغيرات السريعة التى طرأت على القاعدة المادية فإن قطاعات واسعة من فئات المجتمع قد أصابها العجز في التكيف مع هذه التغيرات ، مما أفرز العديد من التناقضات الاجتماعية وعجز الفرد عن مواجهة الجديد وعدم قدرته علي التكيف ومازال يرتبط بالمعتقدات والقيم التى سادت في المجتماعات الخليجية ماقبل النفط [٢٣] .

٢- الصحة :

إن التقدم في الخدمات الصحية تنعكس آثاره مباشرة على عدد من المؤشرات مثل ارتفاع متوسط أمد الحياة المتوقع عند الولادة وانخفاض معدل الوفيات عامة ووفيات الرضع بصورة خاصة . وقد أشرنا إلى المعدلات في تحليل البعد الديمغرافي . ومن المؤشرات المستخدمة في القطاع الصحي منها ما يقيس مستوى استفادة ا لفرد من الخدمات الصحية (قياس عدد السكان إلى الأطباء والممرضين والأسرة) ومستوى التغذية التي تشمل إنتاج الغذاء ونصيب الفرد من السعرات الحرارية نسبة إلى الحد الأدنى المطلوب .

تشير الإحصاءات إلى الحقائق التالية :

١- نسبة السكان لكل طبيب : لقد حققت جميع الدول العربية تقدما ملحوظا في توفير أعداد متزايدة من الأطباء في التخصصات المختلفة بدرجات متفاوتة من الكفاءة . وترتفع النسبة في الدول النفطية إلى أعلى معدلات فقد بلغت في كل من ليبيا والكويت والإمارات ٧٠٠ شخص لكل طبيب ، وقد تراوحت بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ نسمة لكل طبيب في كل من الأردن والبحرين وجيبوتي والسعودية والعراق وعمان وقطر ، في حين سجلت أعلى معدل في المغرب حيث وصلت إلى ١٨.٠٠٠ نسمة لكل طبيب تليها الصومال ١٧٥٠٠ نسمة ثم السودان فاليمن الشمالي والجنوبي ١٠.٠٠٠ و ٧١٠٠ و ٧٩٠٠ نسمة لكل طبيب . وهذا يعكس تطورا ملحوظا منذ عام ١٩٧٣ حيث حققت الدول تقدما فى تعزيز إمكانيات المؤسسات التربوية في إعداد الأطر من الاطباء في مختلف التخصصات وعلى مختلف مستوياتها سواء في الداخل أو في الخارج .

٢- نسبة السكان لكل مريض : تشير الأرقام إلى تحسن مطرد في توفير طاقم الممرضين والممرضات في المستشفيات والعيادات الصحية منذ عام ١٩٧٣ حيث بلغت أفضل نسبة في الدول النفطية ٢٠٠ شخص لكل ممرض في كل من الإمارات وقطر وليبيا ٤٠٠ والسعودية ٨٠٠ ، أما في الدول شبه النفطية فقد بلغت النسبة في سوريا ١٥٠٠ شخص لكل ممرض وفي مصر ٩٠٠ وفي تونس ١٠٠٠وعمان ٥٠٠ شخص . وفي الدول غير النفطية فقد تراوحت النسبة بين ٣.٤٠٠ شخص لكل ممرض في اليمن الشمالي و ٢٩٠٠ في الصومال و ١٣٠٠ في الاردن و ٩٠٠ في اليمن الجنوبي .

وإذا أخذنا نسبة السكان لكل سرير فإن الوضع في الدول العربية يتفاوت بين أقل نسبة في اليمن الشمالي (١٥٠٠ شخص لكل سرير) وأعلى نسبة في ليبيا (٢٠٠ شخص لكل سرير) وذلك عام ١٩٨٥ وتتحسن عما كان عليه الوضع في عام ١٩٧٣ بما يعادل ٣٥ ٪ نظرا لزيادة عدد السكان خلال الفترة ذاتها .

٣- بعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى :

هناك مؤشرات أخرى يمكن ان تقيس مستوى ونوعية الحياة ومدى توفر المقومات الاساسية ووسائل الترويح ، مثل استهلاك الطاقة أو عدد العربات السياحية أو متوسط عدد الجرائد اليومية والدوريات وغيرها . وسوف نتناول كلا منها بإيجاز :

(أ) **الطاقة** بالرغم من التقدم في استهلاك الطاقة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٣ فلم يتعد حوالي ٧٥٠ كجم نفط مكافئ للفرد في السنة بمتوسط قدره ٤٨٧٩ للدول الصناعية المتقدمة ، ويبلغ في الامارات ٥٣٧٩ ، ٣٩٧٣ في الكويت و ٣٦٠٢ في السعودية وتنخفض إلى ادنى مستوى في السودان ٦٢ كجغم نفطي وفي الصومال ٨٣ واليمن الشمالي ١١٧ وفي موريتانيا ١٢٧ (٢٤) .

(ب) **العربات السياحية بمحرك** سجلت الدول العربية انخفاضا في مؤشر العربات السياحية بمحرك لكل ألف فرد إذ لا يتعدى في أغلب الدول العربية ١٠ سيارات في المتوسط مقابل ٣٦٤ في دول أوربا الغربية و١٣١ في أوربا الشرقية ، ويرتفع في الدول النفطية إلى ١٧٢ في الكويت و ١٢٠ في الإمارات و٨٨ في ليبيا . وذلك عام ١٩٨٣ ومن المتوقع أن تكون قد زادت النسبة بمعدل ٢٥ ٪ على الأقل في الثمانينات.

(جـ) **الصحف والدوريات** : وتعتبر من المؤشرات الحضارية التى تقاس بتداول الصحف والدوريات المنشورة لكل ألف فرد ، وقد وصل المتوسط في البلاد العربية خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٥ إلى ٥٦ صحيفة ودورية لكل ١٠٠٠ فرد مقابل ١٣٦ في الدول المتقدمة . ويرتفع المؤشر بالكويت ليصل إلى ٣٣٦ كأعلى مستوى في الوطن العربي وسجلت كل من اليمن الجنوبي والسودان أدنى المستويات (٥,٩) و(٦,٤) على التوالي (٢٥).

وفيما يخص مؤشر **توفر المياه الصالحة** في الريف والحضر خلال الفترة ذاتها ، فتشير الإحصاءات إلى أن غالبية الدول توفرت فيها المياه الصالحة في عام ١٩٧٣ بنسب تتراوح بين ٤ ٪ (اليمن الشمالي) وحوالى ٥٠ ٪ (الاردن ، تونس ، جيبوتى ، السعودية ، العراق ، عمان ، الكويت ، المغرب ، اليمن الجنوبي) أما باقى الدول فقد توفرت فيها بنسبة تزيد عن ٩٠ ٪ (مصر ، لبنان ، قطر ، البحرين) أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغ عدد الدول التى تتوفر فيها المياه الصالحة بنسبة ٩٠ ٪ فما فوق ١٠ دول أما في الدول الاخرى فقد تراوحت النسبة بين ٤٥٪ (فى اليمن الشمالى) ، ٨٣٪ (العراق) .

وهذا يؤكد أن الدول العربية قد حققت تقدما في توفير المياه الصالحة في عقد الثمانينات نظرا لأهميتها فى مجالات الخدمات الصحية الوقائية .

٤- التغذية :

حققت الدول العربية تقدما ملحوظا فى إنتاج الغذاء والتغذية خلال الفترة ما بين ١٩٧٣-١٩٨٥ وهناك ثلاثة مؤشرات أساسية هى : معدل إنتاج الغذاء للفرد ، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية ونصيب الفرد من البروتينات : وتم اتخاذ فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ أساسا للقياس (١٠٠) ، وبذلك فقد بلغ الرقم القياسي لإنتاج الغذاء في الدول العربية ككل فى النصف الأول من الثمانينات، ٨٩,٥ ٪ في المتوسط من الحد الادنى المطلوب . وقد تفاوتت الدول العربية فيما بينها حيث زادت النسبة عن ١٠٠٪ في كل من الأردن (١١٥ ٪) والسعودية (١١٨ ٪) وسوريا (١١١ ٪) وباقى الدول أقل من ١٠٠ ٪ بالرغم من توفر التقدم في الحقل الزراعى مثل تونس (٨٢,٥ ٪) والسودان (٨٦,٤ ٪) والصومال (٨٥ ٪) والعراق (٧١ ٪) ومصر (٩١ ٪) . وأن ذلك يفسر ضخامة قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية والنقص الواضح فى توفير المواد الغذائية الاساسية .

خامسا - الهجرة الدولية وقوة العمل

(أ) الهجرة الدولية

تشكل الهجرة الدولية فى الوطن العربى عنصرا هاما فى التركيب الديمغرافي والبناء الاجتماعى الاقتصادي والسياسي . كما تلعب دورا هاما فى التنمية ، ويمكن أن نميز الأنواع التالية من الهجرات الدولية السائدة .

١ - الهجرة العارمة للعرب وغير العرب بأتجاه الدول النفطية (دول الخليج العربي وليبيا) .

٢ - هجرة اليد العاملة من دول شمال أفريقيا إلى الدول الاوربية .

٣ - هجرة الادمغة والكفاءات العلمية من بعض الدول العربية مثل مصر والعراق والاردن ولبنان وسوريا وفلسطين بأتجاه الدول المتقدمة وخاصة إلى أمريكا وكندا .

٤ - الهجرة القصرية مثل هجرة الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ وهجرة اللبنانيين اثناء الحرب الاهلية واجتياح اسرائيل للجنوب اللبناني ١٩٨٢ وهجرة سكان المدن المحاذية لقناة السويس بعد حرب ١٩٦٧ في مصر .

أما الهجرة إلى الخليج العربي فقد تعاظمت بسبب فتح الأبواب لاستقبال العمالة الوافدة وأسرهم للمشاركة في العمران والتجارة والصناعة والخدمات الأخرى بحيث تراوحت نسبة الوافدين بين ٢٦ ٪ فى السعودية وحوالى ٧٨ ٪ فى دولة الإمارات المتحدة في عام ١٩٨٥ حيث شكل الوافدون ما نسبته ٥٠ ٪ و ٩٢ ٪ على التوالى في القوى العاملة والنشطة اقتصاديا. هذا فضلا عن أن الغالبية العظمى من اليد العاملة الوافدة إلى الخليج هى غير عربية ماعدا الكويت والسعودية حيث يتساوى العرب وغيرهم حتى أواسط الثمانينات .

ومن أبعاد الهجرة الدولية أن أصبحت بعض الدول المصدرة للعمالة مستوردة لها فى نفس الوقت مثل الأردن وعمان واليمن حيث يعمل ما بين ٢٠ – ٣٠ ٪ من إجمالى قوة العمل خارجها معظمها في الدول النفطية الخليجية مما أدى إلى لجوء هذه البلاد لاستيراد العمالة الأسيوية ، وقد بلغت نسبة الوافدين في قوة العمل بالأردن حوالي ١٢ ٪ معظمهم من مصر وآسيا(٢٦).

إن للهجرة مزايا كما تسهم فى ظهور العديد من المشاكل التى قد تفوق المزايا المؤقتة . إن الهجرة الدولية العربية عبر البلاد العربية يمكن أن نعتبرها من المنظور القومى اعادة توزيع فائض العمالة وتوظيف الطاقة البشرية فى المشروعات التنموية . إلا ان المشاكل الناجمة عن اللاتجانس الثقافي وزيادة نسبة المعالين (المرافقين) ، وإرتفاع معدلات الجريمة وزيادة الضغط على الخدمات تزيد من أعباء الإنفاق الحكومى على الخدمات وتطوير المؤسسات الهيكلية اللازمة لاستيعاب الوافدين لفترات متفاوتة .

وإذا أخذنا التحويلات المالية كإحدى مزايا الهجرة بين البلاد العربية نجد أنها ساهمت فى الناتج الإجمالى القومى للعديد من الدول المصدرة للعمالة ، فقد ساهمت فى مصر بنسبة ١٥٪ وفى الاردن ١٨ ٪ وفي الجمهورية العربية اليمنية ٢٩ ٪ وفى اليمن الديمقراطية ٧٠ ٪ وحوالى ٢٠٠ ٪ فى لبنان بعد انهيار الليرة اللبنانية . وقد بلغ إجمالى التحويلات المالية خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ – ١٩٨٧ حوالي ١٠٠ بليون دولار ، وتشير تقديرات البنك الدولي بأن التحويلات السنوية إلى البلاد العربية تصل إلى ٨ بلايين دولار سنويا في حين بلغت المساعدات المالية الرسمية حوالي ٦ بلايين دولار (٢٧) .

أما بالنسبة إلى نمط العلاقة بين حجم العمالة الوافدة والإنفاق الحكومى فإن التغير في حجم العمالة لا يرتبط بصورة مباشرة وقوية بالعائدات النفطية ، رغم كونها المتغيرات المالية الاساسية فى الاقتصاديات النفطية لأن حجم العمالة الوافدة يرتبط بعدة عوامل اقتصادية وإجتماعية متشابكة . ويمكن القول بأن الدول النفطية قد استكملت إلى حد بعيد إنجاز البنيات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن الطبيعى أن يترتب على استكمال هذه البنيات مع ضعف القدرات الاستيعابية للاستثمار الداخلي فائض في العمالة الوافدة عربية كانت أم أجنبية(٢٨).

أما بالنسبة إلى الهجرة من الدول العربية الشمال أفريقية إلى أوروبا بصورة رئيسية (وأخذت تتزايد بإتجاه البلاد العربية فى الأونة الأخيرة). فقد ابتدأت بعد الحرب العالمية الثانية مع إعادة بناء أوروبا والازدهار الاقتصادي فى الستينات والسبعينات وبعدها أخذت الدول الأوربية تعيد النظر فى سياستها نحو الهجرة بعد الركود وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي واقتصرت قوانين الهجرة على معالجة المرافقين المولودين في هذه الدول فى نطاق توحد الأسرة

وتكاد هجرة الأدمغة العربية إلى الولايات المتحدة وكندا تشكل عنصرا هاما فى عملية التنمية ، إذ أن الإنفاق الحكومى على إعداد الأطر والكفاءات العلمية بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة فى الداخل والخارج يعتبر من الجانب الاقتصادي على أنه «فاقد» بالرغم من المبررات العلمية التى تجنح إلى القول بأن الكفاءة العربية لها مكانتها وقيمتها على المستوى الدولي . وقد أشارت التقديرات بأن نسبة المهاجرين إلى الولايات المتحدة من فئات الفنيين والإداريين المتخصصين تراوحت بين ٤٠ – ٧٠ ٪ فى السنوات القليلة الماضية ، ومستوى هؤلاء أعلى فى المتوسط من المستوى فى الدول المصدرة للمهاجرين .

ويشير زحلان إلى أن ٥٠ ٪ من العلماء والمهندسين العرب من حملة شهادة الدكتوراه قد هاجروا خارج وطنهم . وعلى سبيل المثال بلغت نسبة من يحملون الدكتوراه من المهاجرين المصريين للخارج ٧٠ ٪ والماجستير ١٧ ٪ [٢٩] .

وهذا يوضح الهدر العملى الذي تدفع البلاد العربية ثمنه غاليا سواء فى المدى القصير أو على المدى الطويل .

(ب) قوة العمل :

إن من أهداف التنمية الاجتماعية الإعداد الكمى والنوعى لقوة العمل اللازمة فى كل مرحلة من مراحل التخطيط التنموية الخمسية أو العشرية ، وتطوير البنى الهيكلية لتطوير الموارد البشرية من أجل تزويد الدول العربية بروافد من العلماء والباحثين والمتخصصين والعاملين والمهنيين لتحقيق التنمية الذاتية واحتلال المكانة الحضارية بين الدول المتقدمة .

تشير التقيرات إلى أن حجم القوى العاملة قد بلغ حوالى ٥٣ مليون عام ١٩٨٥ أو حوالى ٢٧.٥ ٪ من جملة السكان ، وتقدر الإسقاطات أن العدد سوف يزداد لحوالى ٦٢ مليون عام ١٩٩٠ وحوالى ٨٥ مليون سنة ٢٠٠٠ أى بمعدل ٣ ٪ سنويا حتى نهاية القرن .

وبالرغم من التغيرات التى طرأت على هيكل العمالة فى القطاعات الاقتصادية فى معظم الدول العربية فمازال الهيكل الإنتاجى يؤكد سيطرة القطاع الأولى الذي يشمل الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية والذي يشكل المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية بدرجات متفاوتة.

وتصل نسبة العمالة فى الزراعة حوالى ٤٠ ٪ فى أغلب الدول العربية بينما تصل إلى ٧٥ ٪ فى الصومال و ٧١ ٪ فى السودان وموريتانيا واليمن الشمالي . وتنخفض فى الدول النفطية لتصل إلى أدنى حد لها فى الكويت ١.٩ ٪ وحوالى ٣ ٪ فى كل من قطر والبحرين .

ويضم القطاع الصناعي حوالى ١٠ ٪ فقط من إجمالي قوة العمل بالرغم من زيادة عدد المنشآت الصناعية فى بداية الثمانينات ، وتصل النسبة في الإمارات إلى ٣٨ ٪ و ٣٥ ٪ في البحرين وتنخفض إلي ٨.٤ ٪ في الصومال وموريتانيا واليمن الشمالي عام ١٩٨٥.

أما بالنسبة إلى قوة العمل النشطة اقتصاديا فهى لا تتعدى ٢٧ ٪ من مجموع السكان فى الوطن العربي وتصل إلى ٢٠ ٪ في الجزائر و ٢١.٧ ٪ في الأردن . وترتفع إلى أعلى مستوى فى البحرين ٣٧ ٪ وفى الكويت ٣٣ ٪ في عام ١٩٨٥.

ومن حيث المشاركة النوعية فى النشاط الاقتصادي بين الذكور والأناث فإن مشاركة المرأة في قوة العمل لا تتجاوز ٥.٧ ٪ وتسجل الصومال أعلى نسبة إذ تصل إلى ٢١,٨ ٪ بينما فى المغرب تصل إلى ٨,٨ ٪ والبحرين ٨,٦ ٪ ، وذلك عام ١٩٨٥ (٣٠).

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر أعضاء الجامعات العربية

الخاتمة

لقد حاول البحث تحليل واقع العوائد النفطية والمالية العامة للدول العربية فى الثمانينات وأثرها على بعض قطاعات التنمية الإجتماعية .

وقد أشارت الإحصاءات المتوفرة إلى انخفاض العوائد النفطية بشكل ملحوظ فى عقد الثمانينات مما حدا بالدول النفطية إلى اتباع سياسات تتمشى مع الحقائق الاقتصادية المستجدة والتى تؤكد على استمرار التراجع حتى نهاية الثمانينات . أما بالنسبة إلى الدول العربية شبه النفطية أو غير النفطية ، فإن وارداتها قد سجلت ارتفاعا تصاعديا فى عقد الثمانينات وذلك بسبب إيجاد مصادر دخل بديلة مثل زيادة الضرائب والاقتراض من المؤسسات العربية والدولية وتنوع الايرادات .

ومن الملاحظ أن الاستثمار فى استكمال البنى الهيكلية استحوذ على نسبة مرتفعة من الدخل القومى بينما حظى الاستثمار فى الجوانب الاجتماعية والثقافية بنسبة أقل نظرا لأن التغيرات في القيم والعادات والمعتقدات من النمط القبلى والعشائرى إلى توسع النمط الحضرى والديمقراطي العلماني قد يستغرق وقتا أطول ، وهذا يؤدي إلى الفجوة بين التنمية فى الجوانب المادية وفي الجوانب الاجتماعية (البشرية) والثقافية . وكلما اتسعت الهوة زادت المشاكل النفسية والاجتماعية والاخلاقية والتنظيمية ، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على التنمية الشاملة والمتكاملة .

وإذا كانت الدول العربية قد قطعت شوطا وكادت أن تصل إلى مرحلة استكمال البنى الهيكلية ، فإنه من الطبيعى أن تتركز الاستثمارات التنموية فى تطوير الانسان العربي المعاصر وإعداد الكفاءات البشرية لتتمكن الدول العربية من المحافظة على هويتها وأصالتها والتحرر من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية .

كما أن ترشيد الإنفاق أو اختلاف معدلات الإنفاق لا يعنى بالضرورة التراجع الكمى أو النوعى فى التنمية الاجتماعية في حقبة التسعينات ، بل قد يصبح من الضرورى إعادة صياغة الاولويات فى أنماط الإنفاق التنموى ، وتوجيه الاهتمام إلى البحث العلمى وتطوير الطاقة البشرية من المقومات الأساسية لتحقيق معدلات تنموية فى المستقبل .

هوامش

١- انظر بحث ميرفت بدوي «عوائد النفط وتأثيرها على الاقطار العربية» قدم فى مؤتمر الطاقة العربي الرابع ، بغداد - مارس ١٩٨٨ بتنظيم جامعة الدول العربية وآخرون ص ٦-١٢ .

٢- أنظر Arab Fund, **study of the Development Achievements in the seventies and its Prospects in the Eighties in the Arab World, April, 1980, p.10.**

-- The Economic and Social Plans for the Arab States 1970 - 1985 .Kuwait, April, 1984 P.1.

٣- Arab League, et. al., Unified Arab Economic Report 1985,UAE 1985-P.47- 49

٤- A . H . Zalzala, "The Economic Future of the Arab states: Develoipment under agression Experience". Journal of Arab Affairs, 41 March 1985, P . 122 .

٥- A .Y . Al - Hamad, "Prospects for the Arab world development, review of strategies " Fund for Econ . and Soc . Dev., 1985 .PP. 4 - 7.

٦- Saudi Arabea Monetary Agency - Annual Report 1982 - 1985 .

كما ورد فى بحث د . نادر فرجانى «آثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربية النفطية - منشورات معهد التخطيط القومى والقاهرة - ١٩٨٧»

٧- ميرفت بدوي - مرجع سابق ص ٣٠ - ٣٤ .

٨- عبد اللطيف الحمد - «تأثير إنحسار الموارد المالية على التنمية الاقتصادية العربية » -بحث قدم فى لقاء اتحاد المصارف العربية - فيينا ١٩٨٦ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعى - الكويت ص ٢ - ٦ .

٩- التقرير الإقتصادي العربي الموحد - العدد الثامن - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ١٩٨٧ ص ١٣٦ -١٩٤٠ .

١٠- مصدر الجدول من التقرير الاقتصادى السنوى الموحد - مرجع سبق ذكره ص ١٣٩ .

١١- - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق ١٩٨٧ - ص ١١٨ .

١٢- المصدر السابق .

١٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مرجع سابق ، ١٩٨٧ ص ١١٩ .

١٤- نفس المصدر السابق ص ١٢٠ .

١٥- انظر رياض طباره

Human Resource Development and its Population Dimension in the Arab World".

بحث قدم فى ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربي - الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعى - نوفمبر ١٩٨٧ - ص ١١ .

١٦- نفس المصدر - ص ١٢ .

١٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية ١٩٨١ ص ٨٤ .

١٨ - المصدر السابق ص ٨٥ .

١٩- د . عبد الله عبد الدايم «التربية وتنمية الموارد البشرية» بحث قدم فى ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وآخرون نوفمبر ١٩٨٧ - ص ٣٥ - ٣٨ .

٢٠- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة - النشرة الاقتصادية ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ص ١٤٤ .

٢١- تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربي - الكويت ١٩٨٧ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعى ص٣٩.

٢٢- نفس المصدر السابق ص ٤٠ س .

٢٣- على الطراح - محاضرة بعنوان «النفط وأثره على الأسرة الكويتية» نشرت فى جريدة الوطن / الكويت - ٢٩ مارس ١٩٨٨.

٢٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٨٧ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعى ص ١٢٩ .

٢٥- المصدر نفسه ص ١٣٠.

٢٦- رياض طباره - مرجع سبق ذكره ص ١٤ .

٢٧- كما ورد فى بحث نادر فرجانى «اثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربية النفطية - منشورات معهد التخطيط القومى - اثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية - القاهرة ١٩٨٧ .

٢٨- البنك الدولي - ١٩٨٧ (ص ٢٤٠ - ٢٤٤).

٢٩- Salman, Salman R. 1980 "A Preliminary View of the Arab Brain Drain", ECWA, Seminar on the Brain Drain, Beirut - Lebanon, 4-8 February , 1980 . Beirut .

٣٠- انظر التقرير الاقتصادى العربي الموحد - العدد الثامن - جامعة الدول العربية - ص ١٢٢ .

معهد البحوث الدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر العالم العربي

❁ ❁ ❁